

الفصل 8

الرفاهية الاجتماعية والحكومة الديمقراطية

خلال السبعينيات من القرن الماضي، كتب العالم الاقتصادي بيتر باور Peter Bauer، مراراً وتكراراً، أنه إذا كانت الحكومات، في البلدان الفقيرة الآن، تجدّ وتجتهد فيما يفترض فيها أن تعمله - حماية المواطنين من التهديدات الخارجية بواسطة الدبلوماسية، فرض حكم القانون، توفير البنية العامة الأساسية للناس (الطرق الجيدة، الموانئ، الإدارة الموثوقة، توفير الماء الصالح للشرب والطاقة)، تمكين الأسواق من العمل دون عوائق - فلن يتوفر لها الوقت ولا الموارد لإساءة إدارة اقتصاداتها عن طريق التدخل في التجارة، ودعم الصناعات المفضّلة، والاستيلاء على المنتجات الزراعية من المزارعين بأسعارٍ تفرّضها عليهم، وإنشاء صناعات عامة تتحول إلى نقمةٍ أكثر منها نعمة. وكان صوت باور يُعدُّ نشازاً بين أصوات الخبراء في الاقتصاد التنموي؛ ومع أن قائمته للمسؤوليات الحكومية لم تكن كاملة، لكنّ لفت النظر إليها بين الخبراء الاقتصاديين الآخرين أن لدى الاقتصاد الكثير مما يمكن قوله عن الحكومة.

ثمة مسارات كثيرة تفضي بالمجتمعات إلى هدر فرصها، لكنَّ ثمة قليلٌ من المسارات يُؤدي إلى ازدهار هذه المجتمعات. وقد بدأنا هذه الدراسة بتحديد السياقات التي يستطيع فيها الناسُ الاتفاقَ على فعل شيءٍ يمكنهم من أن يثق أحدهم بالآخر عندما يفي بوعده. ثم درسنا مؤسَّستين صغيرتين - الأسر والشركات - ومؤسَّستين كبيرتين تستطيع ضمنهما الأسرُ والشركاتُ التفاعلَ معاً، وهما: الجماعات والأسواق. وقد اقتربنا الآن من الحصول على إحساسٍ بوجود تفاعل بين المؤسسات والسياسات العامة يُساعد الناس على الازدهار. وفي هذا الفصل سندرس دافع وامتداد وآفاق تلك المؤسسة التي يمكنها، في صيغتها المثالية، أن تكملَ مؤسساتٍ أخرى لتتمكن من القيام بوظائفها بطريقة جيدة. هذه المؤسسات هي الحكومات.

الحرية والديمقراطية

الحكومة وكالةٌ لمواطني بلدها، وهي مسؤولة أمامهم. (في الديمقراطية المعاصرة، يطلقُ مُصطلح «الموظف المدني» civil servant على أقوى الناس في البلد). وفي أيامنا، نرى أن القيود التي تفرضها الحكوماتُ شيءٌ عاديٌّ، لكنها لم تكن دوماً كذلك. وفي المحاضرات التي ألقاها ألفرد مارشال Alfred Marshall في جامعة كيمبردج عام 1949، ذكر أن عالم الاجتماع T.H.

Marshall فسّر مفهوم المواطنة بتقديمه ثلاث ثورات اجتماعية حدثت في أوروبا: ثورة الحريات المدنية في القرن الثامن عشر، وثورة الحريات السياسية في القرن التاسع عشر، وثورة الحريات الاجتماعية - الاقتصادية في القرن العشرين. وقد يوحى وصف مارشال التاريخي أن «الحرية» صيغةٌ مميزةٌ للحرية التي تسود عالم بيكي، لكن هذا خطأ. فلا يوجد لديّ أي دليل على أن الناس في عالم دستا لا يرغبون في اختيار قادتهم السياسيين، أو أنهم يستسيغون أن توجه إليهم الأوامر من قبل السلطات عندما يجتمعون لمناقشة حياتهم عموماً، ونوع الخدمات العامة التي يطلبونها خصوصاً. صحيح أن المفكرين يتساءلون عما إذا كانت الدول الفقيرة مؤهلة لممارسة الحريات السياسية والمدنية - ويعبر عن هذه الحريات عادةً بمصطلح الديمقراطية - لكن لهذا التساؤل علاقةٌ باحتمال إعاقة الديمقراطية للنمو الاقتصادي (الأسوأ من هذا هو احتمال تشجيع الديمقراطية على التنمية الاقتصادية غير المستدامة)، وهذا الاحتمال أمرٌ يتوقع من مواطني البلاد الفقيرة الاهتمام به، ولهم مبرراتهم في ذلك.

هذا وقد لاحظ الخبير في العلوم السياسية سيمور مارتن ليبست Seymour Martin lipset أن النمو الاقتصادي يعزز الممارسة الديمقراطية. أما كون الديمقراطية معززة للرخاء

الماديّ، فقضية أيّدها عددٌ من المفكرين الاجتماعيين. لذا لم تكن تُرى الديمقراطية بوصفها غايةً في حدّ ذاتها فحسب، إذ إن البعض رأوا، أيضاً، أنها وسيلة للتقدم الاقتصادي. إن النزوع إلى السلوك الأوتوقراطي جعل الحكام في عالم دستان يفكرون بطريقة أخرى. إن كون الديمقراطية والنمو الاقتصادي لا يجتمعان عندما تكون الدول فقيرةً، اعتقادٌ يحمله المتربّعون على السلطة في هذه الأيام في كثير من أفقر دول العالم.

إن الحكم الذي يُخضع فيه الفردُ وحقوقه إخضاعاً كاملاً لمصلحة الدولة Authoritarianism جذابٌ سطحياً لأنه قادر على توفير حكومةٍ حازمةٍ. أن يتعيّن على الحكومة أن تكون حازمةً أمرٌ لا شك فيه، لكن السؤال الصعب هو تحديد الأشياء التي يجب أن تكون الحكومة حازمةً فيها. حُكْمُ القانون هو مرشّح رئيسي، فهو، من بين أشياء أخرى، يمكّن المواطنين من متابعة مشاريعهم وأهدافهم. وممّا يبعث على التعاسة أن نُظَمَ الحكم الفردية في عالم دستان، لا تنفّذ، روتينياً، الالتزام الأساسي للدولة وهو: احترام حُكْم القانون. وقد لاحظنا في وقت سابق أن القواعد الاجتماعية للسلوك الذي تنتهجه المجتمعات، يمكن أن تنهار إذا رغبت الحكومة في تدميرها. وطالما عُرِف أن الإرهاب وسيلةٌ يمكن للحكّام استعمالها لإضعاف العلاقات ضمن الجماعات للحيلولة دون قيامها بأي تحدٍّ لحكهم.

وفي حالات كثيرة، حافظت الأوتوقراطية في عالم دستا على سلطتها
بيث الخوف بين المواطنين. هذا وفي أجواء سياسية أقل حدةً، أسهم
الفساد المستشري بين الموظفين الحكوميين في إبقاء المواطنين في
حالة فقر مدقع، وكبار المسؤولين في رخاءٍ على حساب شعوبهم.

لكن الحكم الذي يخضع فيه الفرد وحقوقه خضوعاً كاملاً
لمصلحة الدولة يتحقق بصيغٍ وشذات مختلفة. ففي عالمنا المعاصر،
ثمة أنظمة حكمٍ من هذا النمط عززت حكم القانون ووفرت
لمواطنيها ازدهاراً مادياً (مثل سنغافورة). وقد عُرفَ عنها أنها
تسمح بإخضاع إداراتها الحكومية للمراقبة، وأنها تصحح أخطاءها
السياسية. لكن هذه الأنظمة استثنائية. وعموماً، لا يُتَوَقَّع من
المواطنين أن يتقوا إلى أنظمة حكمٍ جماعيةٍ، ثم إنهم لا يستطيعون
إزاحة هذه الأنظمة بسهولة إذا تبين أن القيادات السياسية فيها
فاسدة وقمعية. ومن ناحية أخرى، لا تستطيع الديمقراطية ضمان
حدوث تقدمٍ اقتصاديٍّ أيضاً. ما يمكن للديمقراطية أن تفعله هو
إتاحة الفرصة لمواطنيها لتنسّق بينها وبينهم - الالتزام بالمواطنة،
مثلاً (الفصلان 2، 3) - بغية جعل الدولة تعزز حكم القانون،
وتوفّر تلك الخدمات الأساسية التي تمكّن الناس من السعي لإنجاز
شيء ما في حياتهم. لكن التعددية السياسية يمكن أن تتعايش مع
اللامسؤولية في المواطنة حتى إلى حدٍّ تنتفي فيه الحوافز إلى عمل

أي شيء للمواطنة. وبلغَ الفصل 2، فإن الديمقراطية المتحالفة مع نظام اجتماعي فوضوي هي توازن، مثلما تكون الديمقراطية المتحالفة مع نظام اجتماعي يحترم الناس فيه بعضهم بعضاً توازناً أيضاً. ولدينا تقريبات لهاتين الحالتين في عالمنا المعاصر.

ويُوحى التحليلُ الإحصائي لمعطيات (بيانات) جُمعت في العقود الأربعة السابقة أنه يوجد بين البلدان الفقيرة، التي نَعَم فيها المواطنون بديمقراطية عالية، بلدانٌ تمتعت، أيضاً، بنمو اقتصادي. العلاقة ليست سببية، لكن هذا الاكتشاف يلمح إلى إمكان عدم كون الديمقراطية ليست رفاهية في البلدان الفقيرة. ولا يوجد سوى عدد قليل من مثل هذه الدراسات التجريبية، لذا لا نعرف ما إذا كان هذا الاكتشاف قوياً تجريبياً. الأهم من ذلك أنه ما من أحدٍ حتى الآن بحث فيما إذا كان ثمة رابطة إيجابية بين الديمقراطية والنمو في القاعدة الإنتاجية للفرد، وهذا يعني أننا لا نعرف الصلة بين الديمقراطية والتنمية القابلة للاستدامة في العالم المعاصر. تعني الديمقراطية أشياء كثيرةً حالياً - انتخابات منتظمة وعادلة، شفافية حكومية، تعددية سياسية، صحافة حرة، حرية الاجتماع، حق الشكوى من تدهور البيئة الطبيعية، وهلم جرا. وما زلنا نملك درجةً منخفضةً من الإدراك التجريبي لأكثر الأنماط ملاءمةً لتعزيز التنمية المستدامة. وهكذا، فلا يمكن

لالتزام بالديمقراطية اليوم أن يكون مؤسساً على افتراض توفيره تنميةً قابلةً للاستدامة. وعلينا تحبذ الديمقراطية لأنها (i) شيء جيد بطبيعتها، (ii) لا يُعرف عنها أنها تعيق التقدم الاقتصادي، بل إنها قد تسمح بإحداثه.

الرفاهية: الفردية والاجتماعية

تُرى، ما هي أنواع المؤسسات الاجتماعية، وأنماط السياسات العامة التي غالباً ما تمكّن الناس من التطور والازدهار؟ يكمن في جوهر هذا السؤال فكرةُ رفاهيةِ الإنسان، التي نعني بها، عموماً، الدرجة التي يمكن له فيها ممارسةُ الاستقلال، وحقُّ الاختيار، وتقريرِ المصير. الدور المركزيُّ للمؤسسات الاجتماعية في تحقيق الرفاهية واضحٌ تماماً، فالحياة الاجتماعية هي تعبيرٌ عن إحساس الشخص بالوحدة الاجتماعية. ثم إن السّلع وعدم إكراه الناس على عمل ما لا يريدون هما الوسيلة التي تمكّن الناس من اتباع فهمهم الخاص لما هو جيد. ومن الممكن قراءة التصنيف الثلاثي للحرية الذي قدمه مارشال بالقول إن التمتع بالحريات المدنية، والقدرة على المشاركة في المجال السياسي، وإمكان النفاذ إلى السلع (المأكل، الملبس، المأوى، الرعاية الصحية، التعليم - وبوجه أعم، الثروة) هما عنصران أساسيان لرخاء الناس.

يمكن تجزئة تصنيف مارشال إلى مركبات (مكونات) components صغيرة. إن الأنماط المختلفة من الحريات المدنية، والمظاهر المختلفة للصحة، وغيرها، تتضمن مقومات constituents الرفاهية. ولما كانت الرفاهية ذاتها شيئاً كلياً، فإن قياس رفاهية شخص يتضمن مسألة في الكليات، وهذا يعني الإقرار بالتبادلية بين المقومات.

لقد رأينا أن ثمة طريقة أخرى للتفكير في الرفاهية البشرية. إنها تتضمن تقييم محددات determinants الرفاهية، وأعني بهذا مدخلات السلع التي توفر الرفاهية. ولا تحتوي المحددات ضرورات مثل المأكل والمأوى، فحسب، بل أيضاً، النفاذ إلى المعرفة والمعلومات. ويمكن للمرء أن يرى في مقومات الرفاهية ومحدداتها «غايات» و«وسائل» على الترتيب. وقد تبين في التطبيقات العملية أن من المفيد تجميع محددات الرفاهية في رقمٍ وحيد. وقد قدّمتُ الحُجَج في الفصل 1 على أن الثروة الضمنية لشخص يمكن استخدامها لتقوم مقام مؤشر كليٍّ على رفاهيته.

الأفضليات الظاهرة والمعلنة

كيف يمكن لشخصٍ تقييم رفاهية شخص آخر؟ ثمة سمات للرفاهية يمكن استنتاجها من الخيارات التي يعتمدها الناس. فإذا

رأينا أن شخصاً ما يشتري ويقرأ عدداً غير عادي من الكتب، فمن المقبول الافتراض أن رفاهية تتوقف على ما إذا كان قد قرأ هذه الكتب. ويُطلق على هذا النوع من التقييمات اسم الأفضلية الظاهرة revealed preference. والمنطق الكامن هنا، عندما تكون الأشياء الأخرى متساوية، هو أن الشخص يُظهر ما يريده ويرغبه عن طريق الخيار الذي يعتمده، في الأسواق أو الجماعات.

لكن ثمة سمات للرفاهية لا يمكن معرفتها إلا عن طريق الطلب من الناس الإعلان عنها. وهي تتضمن حالات تكون فيها المحدّات بضائع وخدمات لا يستطيع الناس فيها التعبير عن أفضليّاتهم ومنافعهم بسبب عدم إتاحة الفرصة لهم ليفعلوا ذلك. وكأمثلة عليها نورد البضائع والخدمات البيئية. وقد أولي اهتمامٌ لتصميم أسئلة بطرائق الغرض منها الإقلال إلى الحد الأدنى من خطر عدم تقديم الناس لجواب صادق. وقد ابتُكرت في السنوات القليلة الماضية أساليبٌ مكررةً اعتمدها خبراء اقتصاديون للتثبت من أن الناس لا يبالغون في حبهم لتلك السلع، وبخاصة في الظروف التي لا يكونون مجبرين فيها على دفع أثمان لها.

البضائع المميزة

هناك سمات للرفاهية يمكن قياسها بموضوعية. فالحاجات الطبية والغذائية والتعليمية للناس تقيّم روتينياً من قبل الخبراء.

ويمكننا التعبير عن شكوكنا في معرفة الخبراء عما يتحدثون عنه، لكننا نعرف في أعماقنا أنهم يعرفون بعض سماتنا أكثر مما نعرف نحن. وقد حاجَّ الخبير الاقتصادي ريتشارد مسغريف Richard Musgrave، قبل عدة سنوات، في أن استنتاج الرفاهية على وجه الحصر من الأفضلية الظاهرة خطأً، بسبب وجود ما يسمّى البضائع المميزة merit goods. إن هذه البضائع تحمي المصالح البشرية وتعززها، ولا تكفي بخدمة أفضلياتنا فقط. لذا فإن للبضائع المميزة قيمةً أعلى مما يمكن كشفه عن طريق الخيارات التي يعتمدها الناس. فمثلاً، قدم الفلاسفة حججاً على أنه يتعين علينا عدم تسويق الديمقراطية على وجه الحصر استناداً إلى قوة رغبات المواطنين في ممارستها. الديمقراطية بضاعة مميزة، ثم إن حقوق الإنسان المتعلقة بها تكون نوعاً من البضائع المميزة التي تمثل فيها الحقوق «الأساسية» نمطاً متطرفاً، بمعنى أنها غير قابلة للمقايضة. الحقوق لا تعارض الأفضليات بالطبع، إذ إن ما تفعله هو تعزيز بعض الأفضليات (مثل تفضيل عدم إجبار الناس على الطاعة) مقارنةً بأفضليات ومنافع أخرى أقل استعجالاً وحيوية.

ليس من الممكن دوماً اكتشاف ميزات البضائع انطلاقاً من أفضليتها. وتكمن المسألة، جزئياً، في احتمال عدم صدق الناس عندما يُسألون، ولكنها تكمن، في جزء منها أيضاً، في مكان آخر.

فمن غير اللائق، مثلاً، القول بأن ثمة حاجةً غيرَ ملحةٍ للاستثمار في برامج الصحة التناسلية لدى النساء في عالم دسّتا، لأن النساء الفقيرات هناك مستسلماتٌ لقدرهنّ؛ أو القول بأن الحكومات هناك يجب ألاّ تستثمر في التعليم الابتدائي لأن الآباء لا يهتمون بالتعليم، وبأن الأطفال لا يهتمون به أيضاً بأي شخصٍ يناقش هذا الموضوع.

لذا فمن المفيد أن تكون حذراً عندما تصف سلعةً بأنها «مميّزة». والحماسة لرؤية ميزة في بضاعة يمكن أن تفسّر بأنها طريقة أبويّة في معاملة الجماعات paternalism، بل طريقة لإخضاع الفرد إخضاعاً كاملاً لمصلحة الحاكم authoritarianism. لقد استعمل فكرة «الوعي الزائف» كلّ من الطغاة العلمانيين والدينيين في عالم دسّتا لتبرير أفعالهم («لا يعرفُ شعبي ما هي مصلحتُهُ»، أو «إن أتباعي يعتمدون عليّ في تفسير الكتاب المقدّس لهم»). وبالمقابل، فإن الحقوق تكاثرت في عالم بيكي إلى درجة ابتعدت فيها الآن فكرة الحقوق عن قواعدها الأصلية. إن الإصرارَ على حق عدم الزج في السجن بلا حدود دون توجيه تهمة، شيء، والادّعاء بأن العمل 35 ساعة في الأسبوع هو من حقوق الإنسان، شيء آخر تماماً. فالادّعاء الأخير هو اتفاق جرى التوصل إليه حول طاولة المساومة، لكنه إساءة استعمال للمصطلح الذي يسمّى نتائج مثل هذه الاتفاقات «حقوقاً» دون مزيد من المؤهلات.

التجميع عبر الناس وتقييم السياسات

الرأفاهية الاجتماعية هي تجميع لرأفاهيات الأفراد. وعموماً، جَمَعَ الخبراء الاقتصاديون رأفاهيات الأفراد عن طريق إضافة بعضها إلى بعض. وقد اعتمدتُ في الفصل 1 وجهة النظر هذه باعتبار الرأفاهية الاجتماعية هي مجموع رأفاهيات الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، مع أنه لم يُعتمد أيُّ شيءٍ مفاهيميٍّ في طريقة هذا الجمع. ذكرنا هناك أن التحركات في الثروة الضمنية على مرّ الزمن تقيس التغيرات في الرأفاهية عبر الأجيال على مرّ الزمن بدلالة المحدّدات السلّعية للرأفاهية. وهذه المحدّدات تقيّم بدلالة أسعار ظلّها. ويمكن إثبات أنه بغية تقييم السياسة (مثلاً، استثمارٌ عامٌّ جديد، تغيير في البنية الضريبية)، فإنه يتعين على الحكومة تقييم التغيرات في المزيّج المكون من السلع والخدمات التي توفرها السياسة بدلالة أسعار الظل. تُسمّى مثل هذه الممارسة التقييميّة تحليل النفقات والمنافع الاجتماعية social cost-benefit analysis. الفكرة هي تقدير الربحية (الاجتماعية) للسياسة بدلالة أسعار الظل، واقتراح السياسة إذا (و فقط إذا) كانت المنفعة الاجتماعية الصافية إيجابية. لذا فإن أسعار الظل مفيدةٌ في تقييم التنمية القابلة للاستدامة (الفصل 7) وتقييم السياسات كليهما. وهذه واحدة من تلك الحقائق الجميلة التي يسعد الاقتصاديون باستخدامها من وقتٍ إلى آخر.

الحكومة عامل أساسي في كل اقتصاد في هذه الأيام. ومصروفاتها، بوصفها جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي، يعادل 18 بالمئة في عالم دस्ता و28 بالمئة في عالم بيكي. (أما في الاتحاد الأوروبي فالنسبة 37 بالمئة). وتضمن الأرقام الإنتاج العام (الطرق، الخدمات البريدية، الدفاع، القضاء، وغيرها)، والتحويلات (التكافل الاجتماعي، فوائد البطالة، وغيرها)، وخدمة الدين الحكومي. هذا وإن القسم الأكبر من تلك المصروفات يمول عن طريق الضرائب.

أحد الواجبات البارزة للحكومة هو تصحيح إخفاق السوق. واستقرار الاقتصاد الكلي (الفصل 4) جزء من هذا الواجب. لكن الجماعات قد تخفق أيضاً. وتعاني الأسواق والمجتمعات من عجز في توفير مستويات ملائمة من السلع العامة. وبالمثل، فلا يمكن لسوق ولا لجماعة تقييد إنتاج السلع السيئة إلى المدى الذي يريده المجتمع. ويخضع السوق والجماعات لتأثيرات خارجية، سواء أكانت مفيدة أو ضارة. ودور الدولة (المثالية) في كل حالة من هذه الإخفاقات المؤسسية واضح بدرجة كافية.

يمكن للعائلات أيضاً أن تخفق. ومع أنه قد يبدو أن دخول الدولة إلى الساحة العائلية يتضمن تدخلاً في شؤونها، فإن هذا يحدث بانتظام

في عالم بيكي، ولأهداف نبيلة. إن الأسر التي يعثرها اختلال وظيفي في عالم دستا تُتصحّ من قبل الجماعة؛ لكن عدم وجود جماعة غالباً في جوار أسرة بيكي، لا يتيح مثل هذا الخيار في عالمها. وهذا أحد الأسباب التي تسمح للعاملين والمستشارين الاجتماعيين في عالم بيكي بالتدخل نيابة عن الأطفال عندما يسيء الكبار معاملتهم، وبتقديم المساعدة لتحسين سلوك الأطفال المخربين.

الأسواق والجماعات كلها غير ملائمة لتوفير البضائع المميزة. بعض هذه البضائع سلعٌ خاصة (الصحة الشخصية)، وبعضها سلعٌ عامة (المعلومات عن الأوبئة المحتملة)، في حين أن بعضها الآخر يقع في مكانٍ ما بين هاتين السلعتين، وهي تتضمن تأثيرات خارجية (المعلومات عن أخطار التدخين). ويجب على الجماعات والأسواق، في الحالة المثالية، أن تكملَ بإجراءات حكومية حين تتعلق التعاملات بالبضائع المميّزة. وتستطيع الحكومة فعل ذلك بفرض الضرائب على الأسر والشركات وتوفير البضائع المميّزة، إما بإنتاجها أو بتقديم الإعانات على إنتاجها في القطاع الخاص.

التبادل بين المساواة والفعالية

يتحقق توزيعُ السلع والخدمات، الذي يحدث في كلٍّ من الأسواق والجماعات، بواسطة الأصول (الموجودات) التي ورثتها

الأُسْرُ من الماضي. ثمة شكوى عامة من الأسواق مفادها أنها تتضمن تفاوتات واسعة في الثروة. ففي عالم بيكي، صارت هذه الشكوى مستعجلة مع اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء اتساعاً شديداً في العقود القليلة الماضية. ففي الولايات المتحدة، مثلاً، كانت أغنى 10 بالمئة من الأسر تملك نسبة 32 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 1978، في حين أن هذه النسبة ارتفعت عام 1998 إلى 41 بالمئة. وهذه شكوى في عالم بيكي أيضاً من أن النساء يعانين في سوق العمل مقارنةً بالرجال. وقد ذكرنا سابقاً أن الجماعات يمكن أن تكون أيضاً قاسية على الذين ساقهم سوء حظهم إلى أن يرثوا القليل، كما أنها يمكن أن تكون قاسية على المرأة أيضاً. وقد لا يلاحظ الذين يزورون تلك الجماعات هذه التفاوتات، والسبب في هذا هو أن الناس في البقاع الريفية من عالم دستا فقراء جداً. ويتجلى الفرق في الثروة هناك في كمية ونوعية الطعام، وفي كمية الملابس التي يملكونها، وفي نوعية فراشهم وأواني طبخهم، وفي متانة مساكنهم (فيما إذا كانت مبنية من الطين أو الآجر). هذا وإن النساء بعيدون عن الأنظار تماماً هناك. وهذه التفاوتات ليست جليةً بقدر جلائها في عالم بيكي هذه الأيام، لكن عندما تكون الأسر فقيرة جداً، فإن فروقاً صغيرة قد تكون مسألة حياةٍ أو موتٍ.

لذا فإن توزيع السلع والخدمات مسألة تقع ضمن اهتمام الحكومات. بيد أنه إذا عمدنا إلى تصنيف مارشال الثلاثي للرفاهية، فإنها لحقيقة مثيرة للاهتمام أن يعتبر الناس من البديهيّات أن يملك كل شخص نفس الحقوق المدنية والحريات السياسية، لكنهم لا يرون أن هذا يصحّ في توزيع الثروة (الضمنية). ما هو السبب في ذلك؟ قد يكون السبب، عموماً، أن احترام الحريات المدنية والسياسية للآخرين لا يقتضي أن يتكلّف أي شخص أي شيء مباشرة، في حين أن إعادة توزيع الثروة تتطلب ممّن يملكون أن يتخلوا عن بعض ثرواتهم. وقد لاحظ الخبير القانوني شارلز فرايد Charles Fried أنّ بعض سمات الحقوق المدنيّة، مثل حقّ عدم التداخل بطرق غير مسموح بها، ليس لها تقييدات طبيعية. («إذا تركتموني وشأني، فالسلعة التي أحصل عليها لا تبدو نادرة أو محدودة. فكيف يمكننا التخلص من الناس الذين لا يؤذون بعضهم بعضاً، ولا يكذبون بعضهم على بعض، ويترك كلّ منهم الآخرين وشأنهم؟») من الممكن تمجيد الحقوق المدنية، لكنّ قد لا يكون من الممكن تمجيد حق الرعاية الصحية: فقد لا يتوفر للاقتصاد، ببساطة، موارد كافية. والمهم هنا هو أن الديمقراطية، خلافاً للثروة، لا يجب إيجادها، بل يجب حمايتها فقط. وكان الخبير الاقتصاديّ جيمس ميرليس James Mirrlees أول من بيّن، بطريقة مقنعة، السبب في أنه عند

التداول في توزيعات الثروة، علينا الاهتمام بالفروق بين المواهب المنتجة، وأن نقلق على الحوافز وفكرة الالتزام التي تصاحبها (لتمجيد الاتفاقيات، وعدم التصرف بطريقة انتهازية، وهلم جرا)، وأن ننظر في حاجات الناس، وأن ندخل في الاعتبار مسألة الأهلية والاستحقاق. إن الحماسة المفرطة للحكومة لتوزيع الثروة بالتساوي عن طريق الضرائب والإعانات قد تُضعف حوافز الأسر إلى إنتاج الثروة، إلى درجة تصبح فيها مصالح الناس متضررة. وهذا هو المظهر الكلاسيكي للتبادل بين المساواة والفعالية.

التوسط بين السوق والجماعة

تعتمد كل الجماعات على مزيج من الأسواق والجماعات. ويتغير هذا المزيج بتغير الظروف، وذلك عندما يجد الناس طرائق لتذليل الصعوبات في تحقيق فوائد التعاون. إن مساعدة الجماعات على نجاح الأسواق يجب أن تكون شيئاً عادياً. لا وجود لعقد قانوني خالٍ من نقاط الضعف. ثمة مواصفات غير كاملة مهما بلغ المحامون الذين كُلفوا بإعدادها من براعة. المجتمع الذي يكون أداؤه جيداً هو مجتمع بلغ فهماً ضمناً لطبيعة التوقعات المعقولة المتعلقة بتعامل أفراد بعضهم مع بعض. وتستطيع الجماعات أداء دور بارز في إيجاد واستدامة التوقعات المعقولة. إنها تكون المؤسسة التي تستطيع الأسر

فيها مناقشةً أمورها، وتبادل معلوماتها عن جودة منتجات السوق والخدمات العامة. الجماعات هي، أيضاً، مكانٌ للنقاش السياسي، وهي قادرة على تنظيم الأسواق والحكومات ومراقبتها.

لكنّ بإمكانها أيضاً إعاقة قيام الأسواق. وحين تكون الروابطُ كثيفةً وقويةً، يصبح الخروج من الجماعات مكلفاً جداً. فإذا رغب أحد في الخروج من علاقته الطويلة الأجل بجماعته والذهاب إلى سوق آخر في مكان آخر، لن يقدر على فعل ذلك إذا كان يواجه المخاطرة بأن تحاول الجماعة عقاب أفراد عائلته الذين خلفهم وراءه. وبالمقابل، يمكن لنموّ الأسواق أن يُدمّر الجماعات، وأن يجعل أحوال مجموعات معينة في وضع أسوأ. وإذا نمت الأسواق في مدن قريية، فإن أولئك الذين لهم صلاتٌ أقلّ بالقرى (الشباب)، يُحتمل، غالباً، أن يكونوا قادرين على الاستفادة منها، وانتهاك تلك الالتزامات المعتادة المترسّخة في القواعد الاجتماعية السائدة. وسيلاحظ هذا أولئك الذين لهم ارتباطات محلية أقوى، وسيفكرون في أن الفوائد المتوقّعة من الوفاء بالاتفاقات أصبحت الآن أقلّ (الفصل 2). وفي كلتا الحالتين، فإن القواعد الاجتماعية للتبادلية يُتوقّع أن تضعف، وهذا يجعل مجموعات معينة من الناس (النساء، كبار السن، الأطفال) في حال أسوأ. وللتعبير عن هذا الأمر باللغة التي استحدثناها هنا، نقول إنه عندما ينقل الناس التزاماتهم من

الجماعات إلى الأسواق، فإن هذا النقل يؤدّ تأثيراتٍ خارجيّةً. نحن لا نقرأ الكثير عنها في التعليقات الاقتصادية، لأن التأثيرات الخارجية ليست عاديّةً، مثل الإنتاج الصناعي الذي يخرب البيئة المحليّة. لكنها تأثيراتٌ خارجيّةٌ حقيقيّةٌ. وإحدى مهمات الحكومة هي تحديدها، وإيجاد طرائق لتخفيض آثارها السيئة على الذين يتضررون منها.

وفي البلدان التي لا ينجح فيها حكم القانون نجاحاً جيداً، والتي يُعتبرُ مسؤولوها أنّ الشأن العامّ يقع ضمن دائرهم الخاصة، والتي غالباً ما تكون فيها الأسواق غير موجودة، فإن الجماعات هي التي تُبقي الناس على قيد الحياة. وهذا هو السبب في أن كثيراً من المفكرين في هذه الأيام يجدونها بديلاً جذاباً من الأسواق (غير الشخصية). لكنّ علينا تذكّر أن الالتزامات الجماعية قادرةٌ على فحص نموّ الأسواق. أضف إلى ذلك أنّ الالتزامات الشخصية التي تُورث من الماضي يمكنها منع المسؤولين العموميين من التصرف بغير نزاهة. ما يبدو أنّه فسادٌ في عالم بيكي قد يكون التزاماً اجتماعياً في عالم دستا. وهذا الاختلاف، وغيره من الاختلافات في فهم الأشياء، هو مصدرٌ للتصادمات الثقافية التي أدت إلى مأسٍ مجتمعيّةٍ. وليس من غير المألوف في عالم دستا أن تقوم الجماعات بتحريض بعضها على بعض، لكن الخروج إلى الشوارع بالسلاح لم يؤدّ إلى تقدم اقتصادي.

قواعد التصويت الديمقراطية

في مجتمع منظم جيداً، يسعى التعليم العام لغرس إحساسٍ بالمواطنة لدى الناس. وحينما نتسوّق، فلسنا بحاجةٍ إلى معرفة من هو بحاجة إلى أشياء معينة، ومعرفة سبب الحاجة إليها. وتساعد الأسواق على اقتصاد قدر كبير من تكلفات المعلومات، وهذا يسمح للمواطنين بالآلا يكونوا قلقين بعضهم على بعض عندما يذهبون إلى عملهم اليومي في السوق (الفصل 4). لكن، حتى الأسواق المثالية، فإنها لا تكون فعالة إلا في التعاملات مع السلع الخاصة. ويجب على المواطنين أن يكونوا قلقين بعضهم على بعض في الشأن العام، الذي يتضمن التأثيرات الخارجية، وتوفير السلع العامة والمميزة، مثل توزيع الثروة، وحكم القانون. الوعي المدني هو أن نتعرّف ونتقبل الثنائية في المجالين الخاص والعام في حياتنا.

ويتوقف الاختلاف بين المجالين العام والخاص على حدود مهام الحكومة. فالاهتمام الذي يوليه شخص بالفقراء في مجتمع، لا تقوم الحكومة فيه إلا بالحفاظ على حكم القانون وحماية مواطنيها من الاعتداءات الخارجية - وهذه هي دولة الحد الأدنى Minimal State — يختلف عن الاهتمام الذي يوليه ذلك الشخص في دولة الرفاهية Welfare State، التي نرى الآن نماذج لها في أوروبا

الغريبة. السبب هو أن الشخص في دولة الرفاهية يواجه ضرائب إضافية لتمويل إعادة التوزيع؛ في حين أن إعادة التوزيع في دولة الحد الأدنى يمكن إنجازها بتحويلات تطوعية. على هذا الشخص ألا يكون قلقاً على الفقراء في دولة الرفاهية (إن فرض إجراءات إعادة التوزيع يقع على عاتق الحكومة). وبالمقابل، سيكون ذلك الشخص فعالاً نيابة عن دولة الحد الأدنى. ولما كانت الخيارات التي يواجهها الشخص في مجتمعين تختلف اختلافاً كبيراً، فإنه يختار وفقاً للمجتمع الذي يوجد فيه.

في المجتمعات الديمقراطية، يقدم المرشحون للانتخابات سياساتهم العامة. لذا فعند التصويت لمرشح، يصوّت المواطن على سياسة عامة، أو، على وجه أدق، على مجموعة من السياسات المحتملة. ولما كانت السياسات العامة تؤثر في الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات - التي سنسميها هنا نتائج *outcomes* - فعند التصويت لمرشح، يصوت الناخب على نتائج محتملة. ومن المفترض أن يختلف المواطنون في تفسيرهم للرفاهية الاجتماعية. وإذا صوتوا، فإنهم سيصنفون المرشحين في مراتب مختلفة. لكن حتى لو كان ثمة خلافٌ طفيفٌ بين المواطنين على القيم الأخلاقية، فإن مصالحهم الشخصية ستكون مختلفة، وأغلب الاحتمالات أنهم سيختلفون في اعتقادهم المتعلقة بالطريقة التي تؤثر بها السياسات في النتائج.

لذا فإن المواطنين يواجهون مشكلة دمج اعتقاداتهم في اعتقادٍ كليٍّ. إن قواعد التصويت التي تحكم انتخابات المسؤولين العموميين، تجمعُ الأفضليات الأخلاقية للمواطنين. ومن الوجهة الرسمية، فإن قاعدة التصويت هي أسلوب للاختيار من بين مجموعة من الخيارات (المرشحين السياسيين، مثلاً) على أساس تصنيفات المصوّتين لخياراتهم.

لماذا يجب على الناخبين الإصرار على

تصنيف المرشحين؟

ابتكر الناس عبر القرون كثيراً من قواعد الاقتراع - قاعدة الأكثرية، قاعدة التعددية، الانتخاب بترتيب التصنيفات -rank-order voting، قاعدة الإجماع، قاعدة التوافق، وغيرها - هذا وإن حسنات وسيئات هذه القواعد واضحة دوماً. تُرى، هل ثمة قاعدةٌ مثاليةٌ للانتخاب؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال عمّا قريب، لكن علينا أن نلاحظ حالاً أن الكثير من نظم الاقتراع الوطنية بعيدة جداً عن أن تكون مثالية، لأن الناخبين مطالبون بأن يسجلوا مرشّحهم المفضّل فقط بدلاً من تصنيف رتبهم جميعاً. والمشكلة في هذه النظم هي أنها تكبت المعلومات المتعلقة بالكيفية التي يصنّف بها الناخبون مرشّحيهم الذين لا يحبونهم.

ولو تنافس مرشحان فقط، فمن الواضح أن هذه المشكلة غير واردة، أما إذا كان عددهم ثلاثة أو أكثر، فالمشكلة واردة جداً. ولإيضاح ذلك (انظر الجدول 3)، تصور وجود ثلاثة مرشحين - A, B, C - وأن جمهور الناخبين مقسم إلى ثلاث مجموعات.

كل واحد في المجموعة الأولى، التي نسبتها 30 بالمائة من مجموع الناخبين، يفضل A على B ، ويفضل B على C ، ولذلك يكتب - من اليسار إلى اليمين - (A, B, C) . أما في المجموعة الثانية، التي نسبتها 36 بالمائة من جمهور الناخبين، فالترتيب هو (B, A, C) ، وفي المجموعة الثالثة، التي نسبتها إلى مجموع الناخبين 34 بالمائة، فالترتيب هو (C, A, B) . لنأخذ نظاماً انتخابياً، مثل ذلك الذي يطبق في الانتخابات الفرنسية، الذي تقتضي قاعدته الانتخابية أنه إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية الإجمالية، فإن المرشحين اللذين حصلا على أكبر عددين من الأصوات يواجه أحدهما الآخر. سنطلق على هذه القاعدة اسم الدورة الحاسمة للأكثرية. وفي مثالنا، فإن B, C اللذين نسبتهما إلى جمهور الناخبين 36 بالمائة و 34 بالمائة، بالترتيب، سيتقدمان إلى الأمام في دورة حاسمة، في حين أن B سيربح بسهولة لأن 66 بالمائة من جمهور الناخبين يفضل على C .

الجدول 3. مقارنة القواعد الانتخابية

ترتيب المرشحين	النسبة المئوية لناخبي هذا الترتيب
----------------	-----------------------------------

30 (A, B, C)

36 (B, A, C)

34 (C, A, B)

المرشح الفائز وفق:

1. الدورة الحاسمة للأكثرية: المرشح B

2. قاعدة الأكثرية البسيطة: المرشح A

3. قاعدة ترتيب التصنيفات: المرشح A

ثمة شيء يتعلق بهذه القاعدة، وهو غير سليم بوضوح. فللمرشح A أغلبية كبيرة، لأن 64 بالمئة من الناخبين يفضلون A على B، و66 بالمئة يفضلون A على C. وبالطبع، لا بد من انتخاب A. الحدس هنا يحبز قاعدة الأكثرية البسيطة، التي أعني بها قاعدة تتطلب من الناخبين أن يقدّموا تصنيفاتهم لجميع المرشحين، وتحدّد الفائز بأنه الشخص الذي يتغلب على كل منافس في منافسة ثنائية تستند إلى هذه التصنيفات.

المشكلة في هذا النوع من التفكير الذي عرضته تُوّاهي أنه حبيس الأمثلة العددية. ففي حالة أخرى تتضمن عدداً أكبر من المرشحين،

ومجموعةً أوسع من تصنيفات الناخبين، قد تقدّم قاعدة انتخابية أخرى فائزاً آخر غير ذاك الذي فاز في قاعدة الأكثرية البسيطة. لهذا السبب، قد يبدو أن أفضل ما يمكن عمله تخمين قواعد انتخابٍ بديلةٍ مبنيةٍ على مبادئ أخلاقية أساسية يجب على كل قاعدة انتخابية أن تحقّقها. وقد أورد كينيث أرو Kenneth Arrow هذه الطريقة المسلماتيّة لنظرية الانتخاب في كتاب أصدره عام 1951 يُعتبر اليوم واحداً من روائع المراجع في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وفيما يلي، سأنظر في مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي، وإن لم تكن بالضبط تلك التي أوردتها أرو في كتابه، فإنها تقي بالغرض الذي تتطلبه في هذا المجال.

استحالة وجود قاعدة انتخاب مثالية أخلاقياً

ما هي تلك المبادئ الأخلاقية؟ لا بد أن يكون أحدها مبدأ الإجماع consensus principle، الذي ينصّ على أنه إذا كان حكم أي شخص على المرشح A بأنه أفضل من المرشح B، فيجب عدم انتخاب B. وثمة مبدأ مهم آخر ينص على أن جميع الناخبين يجب تقييمهم بالتساوي، وهذا يعني أن لكل شخص صوتاً واحداً، أو أنه يجب التعامل مع الجميع بالتساوي. يسمى الاقتصاديون هذا المبدأ الغُفليّة anonymity، لأنه يصرّ على أنه لا يجوز لأي شخص، أيّاً كان، أن يؤثر في الانتخاب.

أُطْلِقَ على المبدأ الثالث الحياد neutrality، وله مركبتان. أولاًهما تتطلبان ألا تكون قاعدة الانتخاب منحازة إلى مصلحة أي مرشح (ولو كان يشغل منصباً كبيراً). وتستلزم المركبة الثانية أن الخيار الذي تهيئه قاعدة الانتخاب بين المرشحين A و B يجب ألا يعتمد على آراء الناخبين في مرشح ثالث C. من الواضح أن المركبة الأولى جيدة في السياق الحالي، حيث البدائل التي يمكن التصويت لها هم مرشحون. وكما نرى قوة المركبة الثانية، لننظر في قاعدة ترتيب التصنيفات. وفقاً لهذه القاعدة، إذا تناقض ثلاثة مرشحين، مثلاً، فكل ناخب يعطى ثلاث نقاط لمن يفضل بالدرجة الأولى، ونقطتين للذي يفضل في الدرجة الثانية، ونقطة واحدة لآخر من يفضلهم، وترتب القاعدة المرشحين وفقاً للعدد الكلي من النقاط التي يحصل عليها كل منهم. من السهل التثبت أن قاعدة ترتيب التصنيفات تحقق مبدأ الإجماع ومبدأ الغفلية. لكنها تواجه مشكلات مع مبدأ الحياد. ولرؤية كيف يحدث ذلك. لنفترض أنه يوجد في المثال العددي الذي درسناه تواء 100 ناخب. فإذا طبقنا قاعدة ترتيب التصنيفات على الانتخاب، فإن المرشح A يأخذ 230 نقطة $(34 \times 2 + 36 \times 2 + 30 \times 3)$ ؛ والمرشح B يأخذ 202 نقطة $(34 \times 1 + 36 \times 3 + 30 \times 2)$ ؛ والمرشح C يأخذ 168 نقطة $(34 \times 3 + 36 \times 1 + 30 \times 1)$. يترتب على ذلك أن المرشحين، وفقاً لقاعدة

ترتيب التصنيفات، سیرتبون كما يلي: A أعلى من B، B أعلى من C. لكن لنفترض أن 36 ناخباً، الذين رتبوا سابقاً المرشحين بالشكل (B, A, C)، لديهم فكرة ثانية، ورتبوا المرشحين بالشكل (B, C, A). عندئذٍ يحصل المرشح A على 194 نقطة ($36 \times 1 + 34 \times 2$) و ($30 \times 3 + 34 \times 1$)؛ ويحصل B، كما في السابق، على 202 نقطة ($30 \times 2 + 36 \times 3 + 34 \times 3$)؛ ويحصل C على 204 نقاط ($30 \times 1 + 36 \times 3$). وهكذا فإن ترتيب المرشحين يصبح في هذه الحالة بالشكل: C أعلى من B، B أعلى من A. لكن يجب ملاحظة أن الناخبين الذين عددهم 36 غيروا رأيهم فيما يتعلق فقط بميزات المرشحين C، A؛ فالمرشح B بقي أفضليتهم الأولى. وبالرغم من ذلك، فقد غيرت قاعدة ترتيب التصنيفات المواقع النسبية لـ B، C. وهذا يبين أن هذه القاعدة لا يمكن ضمانها لتحقيق المركبة الثانية من مبدأ الحياد.

وبالمقابل، فإن قاعدة الأكثرية البسيطة تحقق مبادئ الإجماع والغفلية والحياد، بقطع النظر عن ترتيب الناخبين للمرشحين. ولسوء الحظ، لا تحقق هذه القاعدة مبدأ رابعاً هو التعدي transitivity. يتطلب مبدأ التعدي أنه إذا صُنِّفَت قاعدة انتخاب المرشح A قبل B، و B قبل C، فإن A يجب أن يرتَّب قبل C. وكما نثبت أن قاعدة الأكثرية البسيطة ليست دوماً متعديّة، لننظر في

الحالة التي ناقشناها تَوًّا، وأعني بذلك، تلك التي فيها 30 بالمئة من جمهور الناخبين يصنفون $A > B > C$ بالشكل (A, B, C) ، و36 بالمئة بالشكل (B, C, A) ، و34 بالمئة بالشكل (C, A, B) . إن قاعدة الأكثرية البسيطة تصنف A قبل B لأن 64 بالمئة من الناخبين يصنفون A قبل B ، وهي تصنف B قبل C لأن 66 بالمئة يصنفون B قبل C . ينصُّ التعدي على أن القاعدة يجب أن تُطالب بأن تُصنَّف A قبل C . لكن 70 بالمئة من الناخبين يصنفون C قبل A ، وهذا يقتضي أن تكون قاعدة الأكثرية البسيطة ملزمةً بتصنيف C قبل A . وبذلك نكون قد وقعنا هنا في تناقض، وهذا الاحتمال عُرف في أواخر القرن الثامن عشر من قبل المركيز دو كوندورسيه Marquis de Condorcet. ويسمَّى هذا المثال الآن في الأدبيات الاقتصادية مُحيرةً كوندورسيه Condorcet paradox.

تُرى، هل هذه نظرية صِرْفَةً، أو هل أنَّ التعدي يُنْهَكَ بواسطة قاعدة الأكثرية البسيطة في الحياة الحقيقية؟ لقد تفحص الخبراء في علم السياسة هذا السؤال بدراستهم للقرارات التي توصل إليها مجلس الكونكرس الأمريكي. وكي نرى طريقتهم في معالجة هذا الموضوع، لنعد إلى المثال السابق، لكننا سنسمي الخيارات مشاريع القوانين التي قدَّمها مجلس الكونكرس الأمريكي. لنفترض A مشروع القانون الذي قدَّم في الكونكرس، و B ، C ، التعديين على هذا

المشروع. لنفترض أنه بدلاً من الطلب من أعضاء مجلس الكونكرس تصنيف الخيارات الثلاثة، فإن القاعدة هي التصويت أولاً على A وB، ثم التصويت على الفائز فيهما وعلى C. وفقاً لقاعدة الأكثرية البسيطة، سيفوز A في المناقشة الأولى (64 بالمئة من الناخبين سيفضلون A على B)؛ وفي الدورة الثانية، سيهزم C المشروع A (70 بالمئة سيفضلون C على A). لذا سيختار C. لنفترض الآن، بدلاً من ذلك، أنه طُلب من أعضاء الكونكرس أن يصوتوا أولاً على C، ثم يصوتوا على الفائز في المناقشة وعلى التعديل B. وفقاً لقاعدة الأكثرية البسيطة. سيفوز C في المناقشة الأولى (70 بالمئة يفضلون C على A)، لكن في الجولة الثانية، سيهزم B التعديل C (تذكر أن 66 بالمئة من المصوّتين يفضلون B على C). وتتوقف النتيجة على الترتيب الذي تُقدّم به أزواج الخيارات إلى المصوتين: فالأجندة مهمة. من السهل التحقق من أن الأجندة غير مهمة في تلك المواقف التي يحقق فيها التصويتُ مبدأ التعدي. وقد اكتشف خبراء العلوم السياسية الذين درسوا نتائج الأصوات في مجلس الكونكرس الأمريكي أن تلك الأجندة تبدو مهمة أحياناً. وحين تكون كذلك، فهي علامة على أن مبدأ التعدي انتهك بواسطة قاعدة التصويت.

ليست قاعدة الأكثرية البسيطة وقاعدة ترتيب التصنيفات سوى قاعدتين للتصويت. والسؤال البارز هو عما إذا كان ثمة قاعدة

للتصويت يمكن الاعتماد عليها لتحقيق مبادئ الإجماع، والغفلية والحياد والتعدي، بقطع النظر عن تصنيفات المصوّتين للمرشّحين. تنصّ «مبرهنة الاستحالة» impossibility theorem التي صاغها أرو على أنه إذا كان عدد الخيارات أكثر من اثنين، فالجواب هو «لا». وتؤكد المبرهنة أنه إذا كان عدد الخيارات ثلاثة أو أكثر، فإن جميع قواعد التصويت يجب أن تنتهك أحياناً واحداً على الأقل من المبادئ الأخلاقية الأربعة. (إذا كان عدد الخيارات اثنين، فإن مبرهنة أرو لا تصح. وعلى سبيل المثال، فإن قاعدة الأكثرية البسيطة تحقق جميع المعايير الأخلاقية الأربعة بقطع النظر عن أفضليات المصوّتين. مبدأ التعدي لا يصحّ لأنه لا يوجد للمعيار قوة إلا عندما يوجد ثلاثة أو أكثر من الخيارات).

النتيجة عميقة ومحبطة في آن واحد. لا وجود لمخرج من هذه المعضلة إلا بإسقاط واحد من هذه المبادئ. ومن بين هذه المبادئ الأربعة، خضع مبدأ الحياد إلى تدقيقٍ شديدٍ من قِبَل الاقتصاديين. ويلجّ هذا المبدأ على أن المعلومة الوحيدة التي يُسمح لقاعدة التصويت استعمالها هي تصنيفُ كل ناخبٍ للمرشّحين. لكن لم يقدم أحد أدلةً على نوع المعلومة الإضافية التي يمكن إباحتها في مركز للاقتراع دون تعريض عملية الانتخاب للخطر. هل هي إجراء مقارناتٍ بين «المشاعر» الأخلاقية للناخبين؟ لا شك في أن هذا

يَنْتهك مبدأ الحياد، ويوفّر طريقةً للخروج من مُحيرةٍ أرو، لكن من هو الذي سيجري هذه المقارنات، ولماذا يتعيّن على أيّ كان الثقةُ بالشخص الذي يُجريها؟ يبدو لي أنّ علينا التعايش مع مبرهنة أرو ونفعل ما في وسعنا عمله. لنقل بعد ذلك إنّ قاعدة تصويتٍ تعمل جيداً لمجموعةٍ من ترتيبات المرشحين، إذا حقّقت المسلمات (البديهيات) الأخلاقية الأربع عندما تنتمي تصنيفاتُ المصوّتين إلى تلك المجموعة. ويمكننا إثبات أنه عندما تعمل قاعدةٌ للتصويت جيداً، فإن قاعدة الأكثرية البسيطة تعمل جيداً أيضاً. إلى ذلك، تعمل قاعدة الأكثرية البسيطة في بعض الحالات التي لا تنجح فيها قواعد تصويتٍ أخرى. وبالرغم من محيرة كوندورسيه، قد تبدو قاعدة الأكثرية البسيطة هي الأقوى بين جميع قواعد التصويت الأخرى. لذا فإنّ إحدى التسويات التي تقدّم نفسها هي تبني قاعدة الأكثرية البسيطة؛ بشرط أنه إذا لم يحصل مرشّحٌ في انتخابٍ على أكثريةٍ بسيطةٍ بالنسبة إلى جميع خصومه، فمن بين أولئك الذين يهزمون معظم الخصوم، يكون الفائز هو ذاك الذي يحصل على أعلى ترتيبٍ في التصنيف.

ومثلما لا يمكن تربية الدوائر، فإن الانتخاب المثالي ليس له وجود، والسوق المثالي أسطورةٌ مسلّية، ثم إن الحكومة المثالية لا يمكن تصوّر وجودها، لأن الحكومات تُدار من قِبَل الناس. وإذا كان

ذلك يُشعرنا بإحباط شديد، فدعونا نقرّ بأن الخسارات البشرية التي نراها حولنا لا تُعزى إلى أيّ من هذه الصعوبات التحليلية. إن الحياة التي تتعطلّ وتهدرُ ليست نتيجةً «لمبرهنات الاستحالة» التي أوردتها في كتابي هذا. إنها تحدث لأنه ما زال يتعين على الناس أن يتعلموا كيف يعيش بعضهم مع بعض.

لقد استعملت ممارسات بيكي ودستا لأبين لكم كيف يمكن أن تكون حياتاً شخصين جد متشابهين، مختلفتين إلى حد بعيد، وأن تظلاً مختلفتين جداً. دستا تعيش حياة الفقراء، ففي عالمها لا ينعم الناس بالأمن الغذائي، ولا يملكون كثيراً من المقتنيات؛ إنهم مشتتون، هزيلو الأجسام، ولا يعمرون كثيراً؛ هم لا يقرؤون أو يكتبون، وليس لديهم سلطات، وليس بمقدورهم التأمين على أنفسهم لمواجهة كساد محاصيلهم أو مصائب أسرهم، ولا يتحكمون في حياتهم الخاصة، ويعيشون في محيط غير صحي. وكل حرمان يصيبهم يعزز الإخفاق في مواجهة الكوارث الأخرى، ومن ثم فإن إنتاجية القوة العاملة، والأفكار، ورأس المال المصنّع، والأرض والموارد الطبيعية، منخفضة كلها جداً، وسيبقى كذلك. حياة دستا تعج بالمشكلات اليومية.

أما بيكي فلا تعاني مثل هذا الحرمان. إنها تجابه ما يسميه مجتمعنا تحديات. في عالمها تكون إنتاجية القوة العاملة والأفكار ورأس المال المصنّع والأرض والموارد الطبيعية عالية كلها جداً، وهي في ازدياد مستمر. والنجاح في مواجهة كل تحدٍ يعزز احتمالات النجاح في مجابهة مزيد من التحديات.

بيد أننا رأينا أنه على الرغم من الاختلافات الهائلة بين حياتي بيكي ودستا، فثمة طريقة موحدة لرؤيتها، ثم إن علم الاقتصاد لغة أساسية لتحليلها. ومما لا شك فيه أنه يستهويننا القول بأن الحاجات الأساسية اللازمة للحياة يمكن اختصارها لتكون متعلقة بالاقتصاد وحده، لكنني أمل أن أكون قد أقنعتكم بأن التفكير الاقتصادي أساسي إذا قررنا فهم التنوع المحير للطرائق التي يجربها الناس أينما كانوا ليكون لحياتهم معنى. ومن المتوقع أن ينجح البعض ويفشل آخرون. ما يبينه لنا علم الاقتصاد أنه لا الإخفاق الشخصي ولا النجاح الشخصي، يُعتبران مسألة جهد أو حظ شخصي إطلاقاً. ففي النجاح والإخفاق تعمل الظروف الشخصية والاجتماعية معاً. وبالطبع، فإن قول هذا الكلام أمر سهل، لكن اكتشاف طرائق تفاعل الظروف الشخصية والاجتماعية بعضها ببعض أمر غاية في الصعوبة. لقد حاولت أن أبين لكم أن هذه العملية يمكن، مع ذلك، إنجازها، وأنه إذا لم نفهم تلك الطرائق، فإن كل جدل يدور حول السياسات الوطنية والدولية سيكون عقيماً.

إنني أقاوم إغراء يدفعني إلى تقديم جدول بالأشياء المادية التي تحتاجها دستا، وذلك يعود جزئياً إلى أن هذه الأشياء واضحة كلها، كما يعود جزئياً، أيضاً، إلى أنها لا تصلح إلا لتحقيق المتطلبات الممكنة التقريبية فقط. هذا ومن المفهوم أيضاً أن عالم بيكي يجب

الأيضع العراقيّ في طريق عالم دستا (بواسطة الحظر التجاري، والإعانات الزراعية المحلية، وهلم جرّاً). ما هو غير واضح وغير ممكن تقريباً - الطير المراوغ الذي نرغب كلنا في اصطياده لدستا - هو أن تكتشف الجماعات في عالمها وسائل جديدة لمشاريع عملٍ مشتركةٍ بينها بغية زيادة ثرواتها الضمنية.

وفي اجتماع عقدته أكاديمية العلوم الاجتماعية في الفاتيكان عام 2001 نوقشت فيه سمات الفقر، حثّاً القاضي نيكولاس ماكنالي Nicholas McNally، من زمبابوي، على النظر إلى الفقر بأنه إحساس بالقضاء والقدر في عالمٍ متغيرٍ تتفاقم فيه الصعوبات الاقتصادية؛ في حين يوجد في مكان آخر عالمٌ يسوده، غالباً، الرخاء والتقدم. وفي هذا الاجتماع، رأى الخبير في العلوم السياسية ويلفريدو فيلاكورتا Wilfrido Villacorta أن مصطلح «الفقر»، الذي تُنعت به بعض البلدان ربما لم يعد له لزوم. وقد ارتأى أنه ربما يجب نعت بعض البلدان بمصطلح هو «التقدمية»، وعندئذ يمكننا التساؤل عما إذا توفّر لدى بلد المؤسسات والسياسات والأوضاع المدنية التي تُمكن الناس من تحسين أقدارها. وربما كان أفضل ما يمكن لعالمٍ بيكي أن يفعله لعالم دستا هو أن يقدم إليه مساعدة مالية وتقنية لتعزيز ودعم مشاريع محلية - من ضمنها التعليم والرعاية الصحية - تشجع جميع الناس هناك على الإبداع، حتى عندما يرون عن بعد

كيف استطاع الناس في أمكنة أخرى تحسين ظروف حياتهم. وربما كان أفضل ما يقدمه عالمٌ دُستا إلى عالمٍ بيكي هو أن يحذره من الضغوط الشديدة التي يفرضها النمو الاقتصاديُّ هناك على الطبيعة. لكنّ، ولشديد الأسف، فلا وجود لعلاجٍ سحريٍّ لإحداث تقدّمٍ اقتصاديٍّ في أيٍّ من هذين العالمين.